

صدر العدد بالتعاون مع

كلية اصول العلم الجامعة

العراق - بغداد

CJSP

ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد - ٣٩

تشرين الثاني - ٢٠٢٤



الحركة النقدية للتراث النحوي العربي عند القدامى والمحدثين

وأثر القرآن الكريم فيها

الباحث م. م أحمد شهاب حمد الجعفري

مديرية التربية في محافظة النجف

Ahd116883@gmail.com

المشرف أ. د مؤيد جاسم محمد الخفاجي

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء

Moaaid.jasem@uokaerbala.edu.ig

الملخص

ورصدت الدراسات والأبحاث النحوية الحركة النقدية التي رافقت مسيرة النحو عبر مواقف النحاة المختلفة تجاه قضايا النحو ومشكلاته، والمعالجات التي وضعت كبدائل لتلك المشكلات التي سيطرت على منهجية النحاة في دراستهم لأصول النحو والتعقيد النحوي بحسب قراءتهم، وكيف أصبح النحو القرآني إحدى المعالجات التي وضعت لها.

Abstract

Grammatical studies and research monitored the critical movement that accompanied the grammar process through the various positions of grammarians towards grammar issues and problems, and the treatments that were developed as alternatives to those problems that dominated the grammarians' methodology in their study of the foundations of grammar and grammatical strictness according to their reading, and how Quranic grammar became one of the treatments that were developed for them.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبي إله العالمين محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، أما بعد
عندما يتحدث الباحثون عن النحو العربي المؤلف فإن حديثهم لا بد أن يرافقه ويسير بموازاته الحديث
عن الخلافات النحوية، وصعوبة النحو ومادته، فلم تكن الخلافات النحوية تنفك عن مسيرة هذا العلم حتى في
مراحلها المتقدمة من نشأته، ويجد الدارس أن الخلافات وتعدد الآراء في مرحلة التأسيس نشأت في زمن
مبكر. إذ لم تكن مظاهر النقد التي وجهت للنحو وليدة العصر الحديث. ونجد أن النقد الذي رافق مسيرة النحو
له مظهران؛ الأول الخلافات الإعرابية في رفض وجه وترجيح آخر، والثاني اختلاف المنهجية التي سارت
عليها مدارس النحو في تعييدهم للقواعد، وتتبع النحاة كلام العرب والظواهر المطردة فيه واستخلصوا
القواعد منها، هذا منهجهم إلا أن الخلاف وقع بينهم في قسم منها ولم يتفقوا جميعاً فيها، مما أنتج هذا الخلاف
حركات نقدية للنحو، ولتي أنتجت بدورها دعوات للرجوع إلى النص القرآني لمعالجة القصور، وسد النقص

في النحو العربي، وعلى وجه الخصوص المسائل والقضايا النحوية التي تعارضت مع الأساليب القرآنية في النصّ القرآني. وقد رسم البحث خطة منهجية له قائمة على تقسيمه على ثلاثة محاور، وخصص المحور الأول لنقد التراث النحوي عند القدامى، والمحور الثاني نقد التراث النحوي عند المحدثين، والمحور الثالث مسائل الحو بين القدماء والمحدثين، ثم ينتهي البحث بخاتمة تضم أبرز ما توصل إليه البحث.

المحور الأول: نقد التراث النحوي عند القدامى

ويرى بعضهم أنّ أسباب ذلك كثيرة منها: منهجية النحاة في استقرارهم للقواعد التي تعتمد على الاجتهاد، وتعدد تلك المنهجية فيما يخص أصول النحو من سماع وقياس وغيرها، والطريقة لجمع المادة النحويّة، وتعدّد المدارس النحويّة، فضلاً على دخول المنطق العقلي أو الاحتجاج الفلسفي في قضايا النحو، وتعدد اللهجات، والتعصب المذهبي، أو الجغرافي، واستحصال الغلبة والفوز في الآراء، وكذلك تحديد مدة عصر الاحتجاج^(١).

وفي كتب النحو حين ترد عبارات الرفض والقيح والنهي عن قول كذا، وهذا لا يكون، أو توجيه حالات الإعراب وأنّ مخالفة هذا الوجه يُعدُّ مكروهاً^(٢). ومن أمثلة النقد قول المبرد (ت ٢٨٥هـ) على بعض أحكام الخليل (ت ١٨٠هـ): ((كان الخليل يقول: لا ينتصب فعلُ البتّةِ إلّا بأنْ مُضمّرةٌ، أو مُظهرة. وليس القول كما قال))^(٣). وحاول بعضهم النظر إلى مسائل النحو في محاولة لتصويب وتيسير تلك الأصول والقواعد تبعاً لآراء ومذاهب النحويين، فظهرت مصنفات ومؤلفات وضعت لهذا الغرض على صورة تبويبات لمسائل النحو، والاكتفاء بأصول النحو الرئيسية التي قام النحو عليها كالسماع والقياس، وغريلة النحو من الخلافات النحوية المعقدة والشائكة الناتجة من إدخال عنق التعقيد في زجاجة المناطقة والمجادلة والفلسفة^(٤)، كل هذا الصنيع لأنهم يفهمون ويعرفون جيداً الغرض الذي من أجله نشأ النحو، ويعرفون مهمة النحوي والغرض من التعقيد وإنشاء القواعد وهو غرضٌ تعليميٌّ معياريٌّ يُقدّم بأبسط تقديم وي طرح للمتعلمين بأبسط طرح^(٥).

إنّ مشكلات النحو تلك لم تأت دفعة واحدة، بل مرت هي الأخرى بمراحل نمو عبر الزمن، ويمكن تصنيف المؤلفات النحوية في مراحلها التاريخية على صنفين؛ الأول المؤلفات والتصنيفات التي وضعها النحاة الأوائل انسجاماً مع الرغبة التي من أجلها ظهر علم النحو وهو صون اللسان من فاحش اللحن والمحافظة على اللغة العربية^(٦). ومن الطبيعي أنّ تكون تلك المؤلفات والدراسات ليست بالتعقيد، الذي سبب انتقاداً من آخرين، ونفوراً بسبب كثرة تشعب المسائل النحوية. والصنف الثاني المؤلفات التي تمثل المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو، فظهرت دراسات معمّقة اتسمت بدراسة قلبت النحو ظهراً على بطن، ودخلت في أدق التفاصيل وكلّ شاردةٍ وواردةٍ فيها^(٧). ولم تكن المؤلفات النحوية فيما بعد بالسهولة المعهودة حين دخلها مفردات الفلسفة وعلم الكلام، فلغة النحاة أصبحت لا تفهم إلا بمن يترجمها بلغة أوضح، فظهرت كتب الشروح والتعليقات إثر ذلك التعقيد في لغة النحاة وهذا ما أشار إليه الجاحظ في محاورته مع الأخفش^(٨).

ولا يمكن إغفال الأمثلة والتمارين الصناعية التي صنعوها من نسج أفكارهم، ولم تتكلم به العرب حتى عدّ بعضها إسفاً لتطويع الكلام، وما وضعوه من قواعد، مثال ذلك موجود في مؤلفات المتقدمين والمتأخرين، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكنّ النحويين قاسوه... وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنّما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً))^(٩). ولم يكن ما تمّ عرضه من إيجاز لبعض الصعوبات التي كان يلمسها المتعلم غائباً عن بال القدامى، فحاولوا تبسيط وتيسير النحو قدر ما ألهمهم التفكير في ذلك؛ بدأت تلك المحاولات في الإقتصار على الأسس المهمة في النحو، والابتعاد عن التكلّف فكتب خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) كتابه

(مقدمة في النحو)، ثم تلتها مجموعة من المؤلفات في المختصرات في النحو منها: كتاب الواضح لابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) والتفاحة للنحاس (ت ٣٣٨هـ) واللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيرها من المؤلفات^(١٠)، التي انتهجت النهج نفسه في الاختصار والاقتصار، فاحتوت على أبواب رئيسة وموجز لقواعد النحو وأصوله، مبتعدة عن كثرة الخلافات النحويّة، غرضها في ذلك التسهيل؛ وهذه المؤلفات وغيرها إنّما هي إشارة واضحة إلى تلك الصعوبات التي يعانها النحو ويعانها المتعلم.

ونكتفي بما كتبه خلف الأحمر في مقدمته لبيان ذلك ودواعي التأليف وجمع أساسيات النحو والظواهر النحوية بمنهج وصفي ((لما رأيت النحويين واصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبليغ في النحو المختصر... فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل))^(١١). واقتصر المنهج النقدي عند القدامى في أبرز مشاكل النحو، وأهم تلك المشاكل الكبيرة، وحاولوا علاجها بحسبهم في إنشاء مصنفات تعتمد الإيجاز في المادة النحوية والابتعاد عن الخلافات النحوية. وأغلب تلك المحاولات في الاختصار هي محاولات للملحة مسائل النحو، إلا أنّ بعض المتون والشروحات أسهمت بشكل مباشر في التعقيد أيضاً^(١٢).

ويبدو أنّ اختلاف المناهج وتداخلها كان واحداً من أسباب الخلاف والاختلال في المعايير النقدية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من أنّ النحوي لا يفرض قاعدة أو يضعف أخرى؛ لأنّ دراسة النحو في الأصل دراسة وصفية^(١٣). يقول ابن جني(ت ٣٩٢هـ): ((وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزاً فيه ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً))^(١٤)؛ لأنّها في الأصل تفاضل بين مستويات التركيب النحوي؛ ولأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي تخضع للمنهج الوصفي، وليس من حق النحوي أنّ يحكم بالمنع أو الوجوب أو الجواز ما دامت مستعملة، فالقاعدة التي يرصدها قاعدة عرفيّة، تُسأل المجتمع في مكان ما على استعمالها، وأصبحت سلوكاً لغويّاً متفقاً عليه في الاستعمال، ولا ينبغي أن تكون تلك القواعد التي يضعها النحاة أسلوبياً للتحكم في سلوك المجتمع اللغوي، وكان من الممكن قبول هذا الكلام لو حدّد النحاة منهجهم فقالوا: إنّ القواعد وأصول النحو في حقيقتها رصد ووصف لكلام العرب في مستوياته الزمانية والمكانية، إلا أنّهم في الحقيقة يريدون أن يكون المنهج معيارياً، وبيحثون عن أصل اللغة قبل أن يدخلها اللحن^(١٥). وقد شغل المنهج المعياري عند القدامى مساحة واسعة لأنهم يبحثون عن واقع اللغة، ليس بما هو كائن وإنّما بما هو المفروض أن يكون^(١٦). ورجّع الدكتور الراجحي سبب الاختلاف في المنهج إلى عدم التمييز بين اللغة المكتوبة والمنطوقة، ولذلك قدّم قواعده على أساس معياري^(١٧).

وقد نتفق مع هذا التوجه في البحث عن قواعد عامة معيارية تكون ملزمة في كلّ عصر إذا التفتنا إلى عملية تنقيط القرآن الكريم التي قام بها الدوّلي(ت ٦٩٥هـ) ففيها دلالة واضحة على وجود القواعد التي تضبط الكلام، وهذا يوضح أمرين؛ الأوّل وجود أصل للقواعد عند العرب وإن لم تكن مكتوبة أو مدونة وإلا فكيف استدلّ الدوّلي على مواضع الرفع وغيرها، أو مواضع التنوين وغيرها، وهذا الأمر يقول: إنّ هناك أصول ثابتة في النحو، فلم ينتبّع الدوّلي قبائل العرب ولم يختر قبيلة على أخرى، وإنّما أخذ من فصيح الكلام، والثاني أنّ الدوّلي يملك الحسّ اللغوي الذي مكّنه من استنتاج اللغة ليستخرج القواعد منها، فهو يُعدّ أوّل من أسس العربيّة، ومهدّ لوضع الإعراب، ووضع الأساس الأوّل لعلم النحو^(١٨).

ولا يخفى عن الباحثين أنّ العامل الزمني في تطور التفكير النحوي له الأثر الكبير في توسيع دائرة النقد؛ لأنّ المتأخرين من النحاة قد استوعبوا نشاطات المتقدمين وزادوا عليها شروحاً وتعليقات واستنتاجاً ودلالة^(١٩)، وتعدّد الأوجه الإعرابية وكثرتها واختلافها مرهونة بزيادة تلك الشروح والتعليقات؛ لأنّ النحاة يعرضون

أراء من سبقهم، ثم يضيفون إليها ما يحتمله هو أيضاً، وكثرة الوجوه سبب في تعقيد مسائل النحو^(٢٠). ومن القضايا النقدية المشهورة نقد العلة النحوية، فهي وسيلة لتوضيح القاعدة، وأحدثت هذه جدلاً في الواقع النحوي عند القدامى والمحدثين، وعدّوها سبباً في التعقيد، وأنها سحبت الفكر النحوي نحو الجدل والمنطق والفلسفة ولا بد من تخليص النحو منها^(٢١). وذكر صاحب طبقات فحول الشعراء أنّ النحاة استعملوا القياس بوقت مبكر وقاسوا على كلام العرب واستعملوا العلل أيضاً^(٢٢)، ((ومنهم: أبو الأسود الدؤلي الذي كان: "أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها. وعبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي كان أشد تجريداً للقياس من عيسى بن عمر النخعي وأبي عمرو بن العلاء. وهو من المولعين بالقياس وقد تواترت الأخبار عنه بأنه: أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل))^(٢٣).

وكان في أوله سهلاً وعربي خالصٌ وعفوي في بدايته، لا يشوبه التعقيد، وغير متأثر في تلك المدة بأيّ تأثيرات ثقافية أخرى^(٢٤). إلّا أنّ هذه العفوية وعدم التأثر بثقافات الأمم الأخرى قد تضاعف نسبياً في فترات متأخرة من مسيرة النحو العربي، حيث الانفتاح الواسع على ثقافات الأمم والاطلاع على علومهم^(٢٥)، فتأثرت العلوم ومنها النحو بالفكر الفلسفي والمنطقي والجدل العقلي^(٢٦). وتحولت تلك العفوية والسهولة والأصول الأولى لاستنباط وإنتاج الحكم الإعرابي إلى بحوث جدلية وعقلية وفلسفية، ويجد الدارس ذلك واضحاً في كتب المتأخرين من النحاة، فتناولوا الحدود والتعريفات والتقسيمات والتمثيل بأسلوب يماثل التفكير العقلي الجدلي، حتى أصبح النحو تابعاً للمنطق وخاضعاً للجدل على أسس فلسفية لا يعينها الواقع اللغوي أو الوصفي^(٢٧). فانتقل النحو من الفطرة والسليقة اللغوية البسيطة إلى نظريات وجدل وخلافات، تعتمد حجج المناطقة وتطورت فيه النظريات، وتشعبت مسائله كنظرية العامل والمعمول والاشتقاق والتنازع والاشتغال. وتحول علم النحو من توخي ملكة اللسان وأساليب العربية والتمرن إلى صناعة تعتمد القوانين العقلية^(٢٨).

وظهور القياس في الدراسات النحوية كان إيذاناً بدخول النحو في دائرة التصورات الذهنية والعقلية^(٢٩)، إلّا أنّ القياس المتأثر بالمنطق لم يكن بالصورة التي تناولها المتأخرون، فقد كان في أوله عفويًا وبسيطًا إلّا أنّ تطور مراحل الحياة الثقافية جعلت من هذا الأصل عبئاً على النحو؛ فزاده تعقيداً واضطراباً فتحول إلى صناعة نحوية فرضت مجموعة من القوانين، وصنعت مجموعة من القوالب الجاهزة؛ لأنهم طلبوا القياس على المنطق والحجة العقلية ولم يُبنى على ما يُسمع^(٣٠). وهذا القياس الذي يؤسس للقاعدة على أساس المنطق أنتج مسائل نحوية وسّعت الخلاف بين العلماء، وهو المسؤول عن المعيارية في القواعد، واللجوء إلى الحذف والتقدير، وإيجاد تراكيب لم ترد عن العرب في كلامها^(٣١).

وتأثر النحو بمذاهب علم الكلام وأصول الفقه، ويشير بعض العلماء إلى ذلك التأثير^(٣٢)، وهي إشارة على خروج النحاة من الأصل السماعي الأول، وابتكار أدلة أخرى تحاكي العقل والفلسفة والمنطق الكلامي، وخرجوا إلى أدلة أخرى مع اعترافهم بأن بعضها ضعيف، ولا يجب كثرة الاستدلال به لأنه مبني على الظن كما في استصحاب الحال^(٣٣). فكيف يُبنى حكم إعرابي قائم على الظن من دون السماع؟، وإنما هو مرتبط بمنطق التفكير والاستدلال العقلي القاصر، ومثله الاستحسان الذي قسمه سيبويه (ت ١٨٠هـ) على قسمين: الأول ما استحسنته العرب، والثاني ما استحسنته النحاة^(٣٤)، ووصفه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأنه ضربٌ من الاتساع^(٣٥)، وعرّفه ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بأنه ما يستحسنه النحاة من غير علة^(٣٦). وبتعبير آخر هو ذوق شخصي واجتهاد يتسم بالخصوصية عند النحوي، ويُبنى هذا عن تحول المنهج في استقراء اللغة وقواعدها من المنهج الوصفي إلى منهج التعليل، وهو أقرب إلى التجريد في قضاياها^(٣٧).

ومنه ((تعليل النحاة لبناء المنادى المفرد العلم فهو يقع موقع الضمير حيث أن يا محمد تساوي في المعنى أدعوك ... ونحن نقول للنحاة بأنه لا تساوي بين جملة يا محمد وجملة أدعوك فإن الأولى إنشائية والثانية خبرية ولا تساوي بين الإنشاء والخبر))^(٣٨). وقول النحاة عن ((... "جنت بلا زاد" أن الباء حرف جر ولا) بمعنى (غير) شبه مضاف إلى زاد و(زاد) استعارت الجر من (لا) وهذا بلا شك تمحل وهذر دفع النحاة إليه فرض منطقي، وعندهم لا يمكن دخول حرف جر على حرف جر آخر))^(٣٩).

وهذا الغلو والتعقيد جاء بنتائج وردود أفعال عكسية، حيث زادت مطالب أصحاب التيسير فوصلت إلى حد الإلغاء لأسس قامت عليها نظرية النحو العربي بسبب إيغال المتفلسفين في علم النحو. وطالبوا بالغاء نظرية العامل، والعلل الثواني والثالث، وإسقاط الأساليب التي أسهمت في صناعة النحو كالقياس والتأويل والتقدير والتمازج الصناعية التي تدخل في رياضة النحو وكل ما لا يدخل في أساليب العرب ولا يعرفه اللسان العربي^(٤٠). وأن تكون الغلبة للمنهج الوصفي على المنهج المعياري، المنهج الوصفي الذي يصف الواقع اللغوي من دون أن تتدخل فيه الاجتهادات بالصواب أو الخطأ لأن اللغة في واقعها ظاهرة اجتماعية^(٤١). فضلاً على تأثر النحو بالمذهب الفقهي والعقدي الذي سيطر على تفكير بعض النحاة، وميولهم العقائدية، ليجعلوا النحو تحت وطأة المذهب والعقيدة^(٤٢). فالعامل الديني أسهم في تضارب الآراء النحوية الإعرابية^(٤٣).

وتدخل العقيدة والمذهب في توجيه بعض الأحكام النحوية، كما فعل الزمخشري انتصاراً وتأييداً لمعتقده في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ ارْنِي نُظْرُ الْيَكِّ قَال لَنْ تُرَانِي) [الأعراف: ١٤٣] فهو يرى في (لن) مثل (لا) في النفي، وجاءت بلن للتوكيد وهي تفيد المستقبل كما نقول: (لا أفعل غداً) فإذا أردت التأكيد قلت: (لن أفعل غداً)^(٤٤). وتعرض رأي الزمخشري للرد من قبل بعض النحاة، فابن هشام يقول في (لن) أنها لا تفيد التأييد وإن اتفق في نفيها للاستقبال^(٤٥). ومثله قال الأزهرى، فلو كانت للتأييد لتنافى مع قوله تعالى: (فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِسْيَاءً) [مريم: ٢٦] [٤٦] كل هذه الآراء انتصاراً لمعتقداتهم ومذاهبهم التي يجب أن لا تتعارض فيها الأحكام النحوية معها، وبين السامرائي تنازع النحاة في هذه المسألة^(٤٧).

وانتقد بعض النحاة طريقة القدامى في جمع المادة النحوية، مشيراً إلى قول ابن جني حين جعل اللغات حجة، وتلك المقولة تعكس الخلط واللبس حين عدّها لغة واحدة، وافترض ذلك حين دون القواعد، في الوقت التي كانت اللهجات المتعددة للقبائل متغايرة، وهذا النهج قد خلط بين اللغة الواحدة وبين اللهجات ولم يفرقوا بينهما، وبعبارة أخرى لم يفرقوا بين اللغات واللغة الأصل، فجاءت المادة النحوية خليطاً وظهرت بنماذج مختلفة، وهذا الخلط بين المادة الفصحى ومستوى اللهجات لا يصلح للدراسة النحوية واستخراج المادة النحوية^(٤٨)، مما جعل النحويون في المطرد، فبعض أنماط التراكيب يمكن القياس عليها عند بعضهم، فيما يرى آخرون أنه لا يمكن القياس عليه لأنها غير مطردة في أساليب العرب، والسبب الآخر التوسع في المطرد؛ فالكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون لا يجوزون إلا إذا كان مطرداً وكثر استعماله في كلام العرب^(٤٩). وأما الشعر فإن إيمان النحويين بأن لا أحد يستطيع إقراض الشعر إلا إذا كان متمكناً من نحو العربية، جعلهم يعتمدونه في استكشاف القواعد^(٥٠). حتى في حال خرق الشاعر للضوابط النحوية، فإن ذلك لا يعد نقصاً في عربيته، وقصوراً في معرفته النحوية، فالضرورات التي يرتكبها على قبحها إنما تلزمه الحاجة إلى ذلك بسبب الضرورة الشعرية^(٥١)، وهذا يعد سبباً لاستعمال الشاهد الشعري في قواعدهم، واستحسانهم له، على الرغم من خروج الشاهد الشعري على قواعد النحاة.

وسببت كثرة الخلافات أن تكون محل انتقاد من بعض المهتمين بشأن القرآن الكريم وتفسيره وإعرابه كما أشار إلى ذلك أبو حيان (ت ٤١٤ هـ) بالقول: ((وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية... مُتَكَبِّراً في الإعراب

عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها مبيهاً أنها مما يجب أن يعدل عنها وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب إذ كلام الله أفصح الكلام فلا يجوز فيه ما يجوزُه النحاة))^(٥٢).

المحور الثاني: نقد التراث النحوي عند المحدثين

وفي خضم تلك الانتقادات التي وجهت للنحو انطلقت محاولات للمحدثين لتمثل التواصل مع الإرث النحوي النقدي والمعالجات التي وضعت له، وكانت تلك المحاولات أكثر جرأة من محاولات القدامى، فانطلقت محاولاتهم من إعادة النظر في ذلك الإرث النحوي فوسّعوا من دائرة النقد، وأفاد المعاصرون من النقد الذي وجّه للنحو العربي من ناحيتين؛ الأولى الرجوع للقرآن الكريم، من حيث ارتباط النحو به، وظهور جملة من الدراسات النحوية القرآنية^(٥٣). والثانية ارتباط تلك الدعوات بالإصلاح والتيسير لمنهج النحاة في تعبيدهم لقواعد النحو العربي^(٥٤). وانتقد المحدثون حصر جمع اللغة بزمان لاستنباط أحكامهم النحوية، مما عاد بالقصور على المادة النحوية^(٥٥)، وكان الأجدر بهم توسيع فترة الاحتجاج مكاناً وزماناً^(٥٦)، فضلاً على اعتمادهم الشعر وهو معروف بمفارقتة لنظام النحو إذا اضطر لذلك الشاعر^(٥٧). وكان للمحدثين رأي آخر في عملية تيسير النحو ومسائله؛ لأنّ التيسير لا يعني إنشاء الملخصات، وإنما الحديث عن إصلاح النحو من الأساس، والنظر في الأسس التي قام عليها النحو المؤلف عند القدامى من أصول وقواعد، ولذلك أولوا اهتماماً كبيراً لتجربة ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ)؛ لأنها مسّت تلك الأصول والقواعد، ولذا جاء المحدثون بنظريّة النحو القرآني والاعتماد على الشاهد القرآني واستقراء القواعد من النظم والتركيب القرآني والرجوع بالنحو إلى منبعه ومن كان السبب في نشأته وهدفه الأول وهو القرآن الكريم.

وتابع المحدثون في مناهجهم محاولات إصلاح النحو وتيسيره، عبر جعل النصّ القرآني في الدائرة الأولى من الاهتمام والاعتماد على المنهج الوصفي في الاستقراء، والابتعاد عن الحجج والأقيسة التي تعتمد على المنطق والفلسفة، وفك قيود النحو وتحريره من الاهتمام بأواخر الكلم، وتوسيع الوظيفة النحوية نحو النصّ، وتنقية النحو من بعض المسائل والنظريات مثل نظرية العامل^(٥٨). ومن أهم المؤلفات التي اهتمت بتيسير النحو: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي. والنحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي. والنحو الوافي للدكتور عباس حسن. والعربية بين المعيارية والوصفية للدكتور تَمَام حَسَّان. والنحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي. والنحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي.

وأغلب هذه المؤلفات أشارت إلى مفهوم نظرية النحو القرآني وأهم أسسه الاعتماد على الشاهد القرآني. ولم يتفق المحدثون في تحديد أصل تلك المشاكل: أهي في مضمون المادة النحوية أم في منهجية عرض المادة وتقديمها؟ فلم يتفق المحدثون على توحيد المشكلة فانقسموا إلى مذاهب وفرق، وكل فرقة تحاول تحديد المشكلة ووضع منهجية لحلها، فبعضهم قال باعتماد المادة النحوية التي قدمها القدامى من المتقدمين، وإغفال كتب المتأخرين منهم؛ بسبب التعقيد وكثرة الخلافات واعتمادهم أقيسة جدلية تعتمد الفلسفة وأساليب المنطق، ((فيرى الحركة الفكرية ومعطياتها تنسجم مع الواقع الاجتماعي ومؤثراته، والتكامل النحوي ينطلق من الربط بين الواقع النحوي والواقع الاجتماعي؛ لأن اللغة تعبر عن المجتمعات، ولتيسير النحو لا بُدّ من النظر إلى الواقع الاجتماعي الراهن، والاهتمام بالأصول قبل الفروع، وتقليل القواعد، وترك الشاذ منها))^(٥٩).

ومنهم من ذهب إلى تأليف المصنفات الحديثة المنسجمة مع روح العصر، والاقتصار على المسائل في أساسيات النحو، وتبويب المادة النحوية من جديد ليسهل دراستها، والنظر في أصل جوهر المادة النحوية، وتخليصها من المسائل التي علقت بها وأخذتها بعيداً عن الغاية التي من أجلها وضع النحو، والحكم بحيادية

تامة مبني على استقراء صحيح، وترك الأمثلة الصناعية القديمة التي تنصف بالغرابة والوعورة والتكلف في صناعتها، وترك تلك الخلافات والوجوه الإعرابية التي أنتجت قواعد متعددة ومتضاربة^(٦١)، ومنهم من ذهب إلى دمج النظريات الحديثة في علم النحو، وقراءة التراث النحوي قراءة منسجمة مع علم اللغة الحديث، وتبويب المادة النحوية بحسب المدارس اللسانية الجديدة^(٦٢).

ومنهم من رفض كل ما يدور في الساحة الفكرية النحوية، وذهب إلى اعتماد ذلك الإرث العملاق، وعده دستوراً للمحدثين يحتكمون إليه في مخاصماتهم وأنّ الخلافات النحوية تدور حول مرجعية واحدة، وما على المحدثين إلا تقديم تلك الجهود الكبيرة والناضجة والمتكاملة للعلماء القدامى بمنهج يمكن للطلاب والمتعلمين الاعتراف منه في سهولة ويسر، فضلاً على اعتماد الشاهد النحوي المتميز المأخوذ من أفصح كلام العرب^(٦٣).

ومن تلك الدعوات لإصلاح النحو ظهر صوت يطالب بالاعتماد في استخراج المادة النحوية على النصّ القرآني مادة رئيسة في التعقيد لأنه أصحّ المصادر في السماع، فضلاً على اعتماد المنهج الوصفي لتقرير الظواهر النحوية، وتهذيب النحو من شوائب القياس العقلي، فخرج مفهوم النحو القرآني من رحم دعوات تيسير النحو التي نادى بها المحدثون، وهي دعوة تطلب اعتماد النصّ القرآني وسيلة من وسائل تيسير النحو، لتخليص الدرس النحوي القديم من شوائب الخلافات التي عقدت تيسيره للدارسين^(٦٤). وعلى الرغم من أنّ مفهوم النحو القرآني عند القدامى لم يكن في ذهن النحويين، لكنهم تنبهوا لخطورة اقتتران النصّ القرآني والشعر على حد سواء في الاحتجاج، ونبه بعض العلماء لخطورة ذلك: فالفراء (ت٢٠٧هـ) يرى أنّ لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وأنّ قول الله تبارك وتعالى أصدق من قول الشاعر، وأنّ الكتاب أعرب وأقوى بالحجة من الشعر^(٦٥). وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ((قد أجمع الناس جميعاً أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره لا خلاف في ذلك))^(٦٦). وقال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): ((لولا أن العلماء تجوزوا في هذا لما رأينا أن يُجمع بين قول الله وبين الشعر في كتاب، فكيف في ورقة أو صفحة. ولكنا اقتدينا بهم، والله تعالى يغفر لنا، ويعفو عنا وعنهم))^(٦٧).

واختلف بعض المحدثين في أساليب الإصلاح، فلم يحصل الاتفاق في ما طرحه أصحاب التيسير؛ لأنهم اختاروا سلوك إحدى الطريقتين، إما رفض مادة التراث النحوي كرفضهم لنظرية العامل، أو تقديم البدائل كنظرية تظافر الفرائض لتمام حسان^(٦٨). ومن الملاحظ على النحو المألوف أنه يقوم على التفكير بالجزئية لأنه يعني بالمثل قبل النظرية؛ ولذلك جهد في تأويل ما أشكل من القاعدة بكثرة الأمثلة لا بمراجعة القاعدة النحوية، وطريقة تفكيرهم في طريقة استخراجها على ضوء ما أشكل. والملاحظة الأخرى منهجية وهي: لا يبني النحوي قاعدته على أساس ما عرض له من مادة وصفية، بل على اعتبارات عقلية، ثم يفرض على المادة النحوية ما توصل إليه تفكيره النحوي على أساس منطقي. ومن الملاحظ أيضاً وعدها بعضهم من العيوب أنّ النحاة أخذوا من أفواه العرب، ولم يميزوا بين اللهجات وخطوا بين القبائل^(٦٩).

وبطبيعة الحال فإنّ الرفض القاطع لذلك التراث لا يمكن قبوله بالجملة، وتقديم البدائل لا يسهم في التيسير، بل يزيد الأمر تعقيداً وصعوبة، والواقع أنّ المنهج التعليمي يتطلب تفسير وتعليل الظواهر النحوية، فأصل النظرية صحيح إلا أنّ الإسفاف والإسراف جعل المنهج صعباً ارتياده وتناوله، وعلى الرغم من ذلك التعقيد إلا أنّه لا يلغي الأصل؛ فإنّ إلغاء نظرية العامل ونظيراتها كالاشتغال والتنازع أو الاختصار في القواعد لا يمثل تسهيباً للصعوبة والتعقيد.

وقدم النحاة كل ما يحتاجه المتعلم والمتكلم من مادة نحوية واقعية لا يمكن إغفالها أو التغافل عنها والعلاج الذي يمكن أن يخفف من وطأة الصعوبة هو إيجاد تعليقات توافق طبيعة اللغة وتفسيرات مقبولة واقعية؛

((فإنَّ مسائل النحو وأبوابه لا بد من أن تنتظم في سلك يربط بين العبارات، وما هذا السلك الرابط المعطي لكل كلمة وظيفتها وحكمها الذي تبعه إلا العامل، فهو أساس كل تركيب لغوي يدل على معنى يؤديه المتكلم بالإسناد المتكامل))^(٦٩).

المحور الثالث المسائل النحوية بين القدامى والمحدثين

لقد كان القرآن الكريم العامل الأساس في تكوين المادة النحوية، وله الأثر الواضح في مبنى القاعدة، ولم يقتصر على ((إنشائها واستحداثها، بل تجاوز هذا إلى تثبيتها حيناً ونقضها حيناً آخر كما وجدناه، كذلك عاملاً قوياً في تفريعها وتوسعة جزئياتها))^(٧٠).

مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر:

منع جمهور النحويين تقدّم الحال على صاحبها إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف الجر^(٧١). ورأى سيبويه وأغلب نحاة البصرة المنع^(٧٢). وعلة المنع عندهم أنه ((لا يجوز تقدم حال المجرور عليه؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمهما على الجار بفصل بين الفعل والحرف، ولأنّ حرف الجر لا تصرف له، وهو العامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به))^(٧٣). والفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيين، ولمنع اللبس التزموا برتبة الحال وهي التأخير عن صاحبها وجوباً وعدم تقديمها^(٧٤)، فقول: (مررت بهند جالسة) ولا يصح: (مررت جالسة بهند).

رأي القدامى

ظهر الخلاف بين المنع والجواز عند تناولهم قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا) [سبأ: ٢٨]، فقد عدّه المجوزون شاهداً قرآنياً على جواز التقديم خلافاً لمن قال بالمنع، فجزّزه جملة من العلماء لوروده في القرآن وكلام العرب^(٧٥). وجزّزه ابن مالك، وقدّم أدلة على ذلك^(٧٦)، فقدّم دليلاً سماعياً من القرآن الكريم، وموضع الشاهد (كافة) حالّ تقدم على صاحبها (للناس) ثم أردفه بالشواهد الشعرية، واحتج بقول الشاعر:

فإنّ تكّ أدواذ أصيبنّ ونسوةٌ فلنّ يذهبنوا فرعاً بقتل حبال^(٧٧)

تقدّم الحال (فرعاً) على صاحبها (قتل) المجرور بحرف الجر. ولخص ابن عطية والسمين الحلبي (ت ٥٧٥٦هـ)^(٧٨) الآراء في هذا التركيب القرآني وقدّموا تأويلات منها:

الوجه الأول: تكون (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، وبه قال جماعة من العلماء^(٧٩).

الوجه الثاني: أنّ (كافة) حال من (الناس)، وقال به جمع من العلماء^(٨٠).

وذكر الزمخشري أنّ (كافة) نعت لمحذوف وليست حالاً، وأخرجها من الحالية، والتقدير عنده ((إلّا إرساله عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم))^(٨١)؛ لأنّ تقدمها بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وهو يقول بالمنع كما ذهب إليه الجمهور. واتهم ابن هشام الزمخشري بالوهم فيما ذهب إليه، ورأى أنّ (كافة) حال من الضمير في (أرسلناك)^(٨٢)، فالزمخشري يرى (كافة) نعتاً لمصدر محذوف، فيما يرى ابن هشام أنّها حال من المفعول به في (أرسلناك). وذهب إلى جواز تقدم الحال أو منعه من جهة الحرف، فإذا كان حرف الجر أصلياً فلا يجوز، كقولك: ((مررت بهند جالسة))، وإذا كان زائداً كقولك: (ما جاء من أحد ركباً)، فلا إشكال في تقدمها، واستشهد بقول الشاعر:

تسليبتُ طراً عنكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنكم عندي^(٨٣)

فقد تقدم الحال (طراً) على صاحبها وهو الضمير في (عنكم)، وعد تقدم الحال بهذه الصيغة من الضرورات والنوادر ومخالف للاكثرية.

رأي المحدثين

يتمثل برأي دعاة النحو القرآني، وهو رفض التقدير أو التأويل والأخذ بظاهر النص، ويتجلى هذا القول في ما ذكره الدكتور عباس حسن بقوله: ((أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي؛ فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقدمها؛ لورود أمثلة كثيرة، ومنها في القرآن الكريم وغيره تويده، ولا داعي للتكلف والتأويل والتقدير، فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جاز التقديم))^(٨٤)، وهذا ما ذهب إليه أحد الباحثين^(٨٥).

وأرى جوازه، والدليل الآية المباركة، على أن ما نجده من التراكيب القرآنية وصياغاتها المتعددة يعطي أكثر من معنى في تركيب واحد؛ فلو كان التركيب القرآني يقتصر على قالب واحد معروف لما جاء بالمعاني المتعددة، ولو كان التركيب القرآني: (وما أرسلناك إلا للناس كافة)، بدلاً من قوله تعالى: ((وما أرسلناك إلا كافة للناس))، لكان المعنى واحداً، ولكن حين قدّم الحال على صاحبها تولدت آراء، وكل رأي يستند على معنى ما، ولو رجعنا إلى آراء النحويين لتولدت لدينا معان عدة. وقبل ذلك نذكر حديثاً للإمام الصادق عليه السلام عن الآية الكريمة، إذ يقول: ((إن الله تبارك وتعالى أعطى محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى (عليه السلام)... وأرسله كافة إلى الأبيض والأسود والجن والإنس))^(٨٦). ويبدو من الحديث معنيان؛ الأول أن الله ختم برسالة الإسلام الشرائع والأديان، وهذا المعنى يتحقق في أن تكون (كافة) حالاً من الكاف في (أرسلناك) العائدة على النبي (صلى الله عليه وآله) وهذا الوجه قال به جمع من العلماء^(٨٧).

أما الوجه الثاني من التركيب، فهو أن تكون (كافة) حال من (الناس)، وقد قال به جمع آخر من العلماء^(٨٨)، فيتحقق فيه المعنى الثاني من حديث الإمام الصادق (عليه السلام) أن النبي أرسل إلى الناس جميعاً برسالته، و من أخرجها من الحالية وجعلها صفة لمحدوف، فلم يخرج من أن تكون الرسالة محيطية بالناس وتشملهم كلهم^(٨٩). وبذلك تتحقق المعاني المتعددة بصياغة وأسلوب قرآني حقق أكثر من معنى في تركيب واحد.

الخاتمة:

نبعت العلوم اللغوية لفهم النصوص القرآنية، وعلى هذا المفهوم نشأ النحو في بداياته الأولى لفهم النصّ القرآني وحفظ اللسان من اللحن، فلم يفصل وينعزل، إلا أن منهج النحويين في تتبع كلام العرب والظواهر المطردة فيه واستخلصوا القواعد منها، أوقعهم في الخلاف بينهم في قسم منها ولم يتفقوا جميعاً فيه وفي هذه المرحلة بدأ تأليف آخر للنحو، وإعادة للصياغة على أسس منطقية وتأثر واضح بأسلوب المناطق والفلاسفة، فلم يعد تناول علم النحو بالسهل اليسير وصعب فهمه، يظهر بشكل واضح في مواضع عدة في بعض المجالات مثل القياس الذي عرّفه النحاة في وقت مبكر، ويرى البحث أن القدامى نهجوا نهجاً قدّم أسساً للنحو بعيدة عن القرآن وقاسوا عليه، ولو أنهم قلبوا المعادلة فجعلوا القرآن محوراً لقواعدهم لكان النحو أفضل حالاً، وكان بالإمكان التخلص من صعوبات النحو عبر القرآن ودراسة النصّ القرآني؛ لأنه المفتاح لمغالبيق النحو وصعوباته وخطوة نحو تيسيره وتهذيبه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير اللبدي، دار الفلاح، الأردن، ٢٠١١م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٤٤٥ هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عبد، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م. أصول النحو العربي: ٦٤.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، ط١، دار السلام للطباعة، ٢٠٠٩م
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الانصاري، (ت٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، د. ت.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدولية، السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٣، دار المعرفة، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبد الكريم خليفة، ط١، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تيسير النحو وبحوث أخرى، د. خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٧م.
- الخصائص، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية - القسم الأدبي، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح الوليدي، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨م
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.
- الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شُتْر: ٧٠.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تح: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل الهمداني (ت٧٦٩هـ)، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

- شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تج: د. عبد الرحمن السيد وآخر، ط١، هجر للطباعة، مصر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تج: محمد عيون السود، ط١، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي (ت٦٨٦هـ)، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تج: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١١، مطبعة السعادة بمصر.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلم، بيروت، ١٩٧٩م. طبقات النحويين واللغويين: ٢١.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، دار المدني، السعودية، ١٩٨٠م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية - مصر، ١٩٩٤م.
- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي الياسري، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- في قضايا اللغة التربوية، محمود السيد، شركة المطبوعات للنشر، الكويت، ١٩٨٠م.
- القاعدة النحوية تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم، ط١، دار الفكر للطباعة، دمشق، ٢٠٠٧م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٨م.
- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد الزبيدي، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٧م.
- الكافي، الكليني (ت٣٢٩هـ)، ط١، منشورات الفجر، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- كتاب الحيوان، الجاحظ، تج: عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تج: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م الكشاف: ١٢٣/٥.
- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليميني (٥٩٩هـ)، تج: د. هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٩٢.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسّان، ط٤، عالم الكتب، مصر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تج: د. أحمد عبد الباسط، ط١، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (ت٩١١هـ)، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة
- معاني القرآن، الفراء(ت٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المقترض، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. مقدمة ابن خلدون: ٧٧٤/١.
- مقدمة في النحو، خلف الأحمر (ت١٨٠هـ)، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات وزارة الثقافة السورية، ١٣٨١هـ-١٩٦١م
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.
- من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة، د. نعمة رحيم العزاوي، ط١، مديرية مطبعة وزارة التربية، ١٩٨٨م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م.
- النحو التعليمي في التراث العربي، محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- النحو العربي في مواجهة العصر، إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية، د. مختار بزواوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٠م..
- نحو القرآن، أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د. هناء محمود إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
- النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية: هدى صبيح محمد، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٩م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط٣، دار المعارف بمصر.
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، المستشرق الفرنسي جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤، ١٩٧٨م..

- (١) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: ١١-١٣.
- (٢) ينظر: التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي: ١٠٥.
- (٣) ينظر: المقتضب: ٦/٢.
- (٤) ينظر: في قضايا اللغة التربوية: ٤٣.
- (٥) ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه: ١٠.
- (٦) ينظر: رسائل الجاحظ: ٣٩/٢.
- (٧) ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: ٣٦.
- (٨) ينظر: الحيوان: ٩٢/١.
- (٩) ينظر: الكتاب: ٣٦٤/٢، الخصائص: ٤٨٧/٢-٤٨٨.
- (١٠) ينظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر: ٣٣-٣٤.
- (١١) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ٤٢.
- (١٢) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: ١٤٧.
- (١٣) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٧.
- (١٤) الخصائص: ٦٠/٣.
- (١٥) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٣.
- (١٦) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة لحديث: ٢٣-٣٥، علم الدلالة العربي للداية: ٩.
- (١٧) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٧، النحو العربي في مواجهة العصر: ٢٤.
- (١٨) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢١.
- (١٩) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ١٣١-١٣٣.
- (٢٠) ينظر: الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شبر: ٧٠.
- (٢١) ينظر: النقد النحوي قيمه ومضامينه: ٩٤.
- (٢٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٤/١-١٧.
- (٢٣) القياس والعلة النحوية عند العلامة عبد الكريم المدرس: ١٨٢.
- (٢٤) ينظر: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيويوه-بحث: ١٣٨.
- (٢٥) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٦٥.
- (٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥.
- (٢٧) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٦٨، مناهج البحث في اللغة: ٢٥.
- (٢٨) ينظر: مقدمة ابن خلدون: ١/٧٧٤.
- (٢٩) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٧، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢.
- (٣٠) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٥، من أسرار اللغة: ١٣٣، اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦٢.
- (٣١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٩٥-١٢٥.
- (٣٢) ينظر: في أصول النحو: ١٠٠-١٠٤.
- (٣٣) ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ١٤٢.
- (٣٤) ينظر: الكتاب: ٦٩/٢، ١٢٤، ٥٤٩/٣.
- (٣٥) ينظر: الخصائص: ١٣٣/١.
- (٣٦) ينظر: لمع الأدلة: ١٣٤.
- (٣٧) ينظر: النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية: ٢١.
- (٣٨) دراسات نقدية في النحو العربي: ٤٦.
- (٣٩) المرجع نفسه: ٤٩.
- (٤٠) ينظر: الرد على النحاة: ٨٥، أصول النحو العربي في نظر ابن مضاء: ٢٥، إحياء النحو: ٣.
- (٤١) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٥٠.

- (٤٢) ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ١٧٢.
- (٤٣) ينظر: العوامل المؤثرة في الفكر النحوي: ١٠٥، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ٨٤.
- (٤٤) ينظر: تفسير الكشاف: ٣٨٥.
- (٤٥) ينظر: شرح قطر الندى: ١١٢.
- (٤٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٥٧/٢.
- (٤٧) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٢١٦.
- (٤٨) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٢، أصول النحو العربي: ٦٤.
- (٤٩) ينظر: القاعدة النحوية تحليل ونقد: ٢٦، القياس في اللغة العربية: ٢٦-٥٠.
- (٥٠) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٦.
- (٥١) ينظر: الخصائص: ٣٩٢/٢.
- (٥٢) تفسير البحر المحيط: ١٠٣/١-١٥٩/١.
- (٥٣) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٤٥.
- (٥٤) ينظر: نحو القرآن، نحو التيسير: ١٢-١٣.
- (٥٥) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٧٧.
- (٥٦) ينظر: من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة: ٩٨.
- (٥٧) ينظر: الخصائص: ١٨٨/٣.
- (٥٨) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى:
- (٥٩) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٩-١٠.
- (٦٠) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨٢.
- (٦١) ينظر: النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي: ٣٩١.
- (٦٢) ينظر: محمد عبد الخالق عزيمة وجهوده النحوية: ١٢١-١٤٣.
- (٦٣) ينظر: نحو التيسير: ٩-١٥، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨.
- (٦٤) معاني القرآن: ٣/١٣٤.
- (٦٥) المزهرة في علوم العربية: ٢١٣/١.
- (٦٦) معجم مقاييس اللغة: ٥/٤٧.
- (٦٧) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٧٧.
- (١) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٤٤.
- (٢) تيسير النحو وبحث أخرى: ١٥.
- (٣) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٩٤.
- (٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٣٦.
- (٥) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٣/٣٠.
- (٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٩٢.
- (٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٦.
- (٨) ينظر: كشف المشكل في النحو: ١/٤٨١، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٧.
- (٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٣٦-٣٣٧، ٣٦٦.
- (١٠) لبيت لطليحة بن خويلد الأسدي. ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٣٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٤٢.
- (١١) ينظر: الدر المصون: ٩/٨٦.
- (١٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٣.
- (١٣) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧/٢٧٠.
- (١٤) تفسير الكشاف: ٥/١٢٣.
- (١٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦/١٤٦.

- ^{٨٣} لم ينسبه ابن هشام إلى قائل معين. ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٣٢١ .
- ^{٨٤} النحو الوافي: ٢ / ٣٧٩ .
- ^{٨٥} ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك: ٤٨ .
- ^{٨٦} الكافي: ١٧ / ٢ .
- ^{٨٧} نظر: معاني القرآن للزجاج: ٤ / ٢٥٤ .
- ^{٨٨} ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧ / ٢٧٠ .
- ^{٨٩} تفسير الكشاف: ٥ / ١٢٣ .

